

صندوق الرؤية

دولة الكويت

البيانات المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الرؤية دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

بيان
أ
ب
ج
د

صفحة
15 - 1

تقرير مراقب الحسابات المستقل

بيان المركز المالي
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
بيان التغير في صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات
بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الرؤية
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الرؤية والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وكذلك بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغير في صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات، وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الايضاحية الأخرى.

برأينا، ان البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي لصندوق الرؤية كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائه المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات" من تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية. أننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين" بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق. هذا، وقد التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. وبعائنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مراقب حسابات آخر، والذي أبدى رأي غير متحفظ حول تلك البيانات المالية في تقرير المراقب الصادر بتاريخ 10 فبراير 2022.

مسئوليات مدير الصندوق في اعداد البيانات المالية للصندوق

إن مدير الصندوق مسئول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت، وكذلك نظام الرقابة الداخلية التي تراه الإدارة ضرورياً يمكنها من اعداد البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية فإن مدير الصندوق مسئول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كصندوق مستمر والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً أي خطأ مادي في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم إتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق بما يتناسب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، أو التزوير أو الإهمال، أو الحذف المتعمد، أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول فترة الصندوق على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع مدير الصندوق - ضمن أمور أخرى - فيما يتعلق بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

التقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى
برأينا كذلك أن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للصندوق، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولانحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو على مركزه المالي.



علي عبد الرحمن الحساوي

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 30
Rödl الشرق الأوسط
برقان - محاسبون عالميون

14 فبراير 2023
الكويت

بيان - أ

صندوق الرؤية
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

2021	2022	إيضاح	
			الموجودات المتداولة
11,730	69,358	5	النقد والنقد المعادل
-	2,633,000	6	ودائع لأجل
8,032,128	4,993,765	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
5,217,697	882,880	8	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>13,261,555</u>	<u>8,579,003</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي الوحدات
			المطلوبات المتداولة
26,842	629,187	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>26,842</u>	<u>629,187</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق حاملي الوحدات
8,406,028	5,307,754	10	رأس المال
(4,161,077)	(5,858,294)	11	احتياطي فروق اشتراكات واستردادات الوحدات
8,989,762	8,500,356		أرباح محتفظ بها
<u>13,234,713</u>	<u>7,949,816</u>		مجموع حقوق حاملي الوحدات
<u>13,261,555</u>	<u>8,579,003</u>		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي الوحدات
1.574	1.498	12	صافي قيمة الوحدة

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م.
مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

2021	2022	إيضاح	الإيرادات
(337,035)	(859,181)	7	التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,807,015	365,051		أرباح من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
361,986	205,747		إيرادات توزيعات أرباح
824	35,349		إيرادات فوائد
2,832,790	(253,034)		
			المصروفات
221,338	204,753	13	أتعاب مدير الصندوق
15,810	14,625	14	أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ
750	600	15	أتعاب حافظ سجل حملة الوحدات
58,927	16,394		مصروفات عمومية وإدارية
296,825	236,372		
2,535,965	(489,406)		(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
2,535,965	(489,406)		(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للسنة
301,684	(92,206)	16	(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للسنة للوحدة/فلس)

صندوق الروبية
دولة الكويت

بيان التفورات في صافي موجودات الصندوق المتاح للوحدات السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي "

المجموع	أرباح محتفظ بها	احتياطي فروق اقتراكات واستردادات الوحدات	رأس المال
11,482,531	6,453,797	(3,918,971)	8,947,705
(783,783)	-	(242,106)	(541,677)
2,535,965	2,535,965	-	-
13,234,713	8,989,762	(4,161,077)	8,406,028
13,234,713	8,989,762	(4,161,077)	8,406,028
(4,795,491)	-	(1,697,217)	(3,098,274)
(489,406)	(489,406)	-	-
7,949,816	8,500,356	(5,858,294)	5,307,754

الرصيد في 1 يناير 2021
استردادات خلال السنّة
الزيادة في صافي موجودات الصندوق للفترة
الرصيد في 31 ديسمبر 2021

الرصيد في 1 يناير 2022
استردادات خلال السنّة
النقص في صافي موجودات الصندوق للفترة
الرصيد في 31 ديسمبر 2022

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي "

2021	2022	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,535,965	(489,406)	(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للسنة
		التعديلات
337,035	859,181	التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(2,807,015)	(365,051)	ربح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(361,986)	(205,747)	توزيعات ارباح
(824)	(35,349)	إيرادات فوائد
(296,825)	(236,372)	خسارة التشغيل قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
(42,151,469)	(9,635,775)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
46,795,843	12,180,008	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(4,924,811)	4,360,676	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
3,382	(9,502)	داننون وأرصدة داننة أخرى
(573,880)	6,659,035	صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
361,986	9,490	إيرادات فوائد مستلمة
-	(2,633,000)	ودائع لأجل
824	205,747	توزيعات ارباح نقدية مستلمة
362,810	(2,417,763)	صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(783,783)	(4,183,644)	المدفوع لاسترداد وحدات الاستثمار
(783,783)	(4,183,644)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(994,853)	57,628	صافي الزيادة/(النقص) في النقد والنقد المعادل
1,006,583	11,730	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
11,730	69,358	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

1- إنشاء الصندوق وأغراضه

تأسس صندوق الرؤية - كصندوق مفتوح برأس مال متغير بتاريخ 21 مايو 2002 بموجب القرار الوزاري رقم 113 لسنة 1992 وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار والتعديلات اللاحقة عليهما. إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما. علماً بأن تم تعديل النظام الأساسي للصندوق بتاريخ 28 نوفمبر 2022 بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي.

بدأ الصندوق مزاولة نشاطه في 29 يونيو 2002 - مدة الصندوق 15 سنة، قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة بناءً على طلب مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. انتهت المدة الأولى للصندوق بتاريخ 20 مايو 2017 وقد تم تجديد مدة الصندوق 15 سنة تنتهي بتاريخ 20 مايو 2032.

بتاريخ 20 يناير 2021، تم تعديل النظام الأساسي للصندوق وذلك لتعديل اغراض الصندوق، إن اغراض الصندوق المعدلة هي كما يلي:

- استثمار الأموال لصالح من يرغب من المواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب أشخاصاً طبيعيين واعتباريين وفقاً للقانون وذلك في مجال بيع وشراء الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- استثمار الفوائض المالية في الإصدارات الأولية والسندات الحكومية والاكنتابات العامة المتوقع إدراجها، ويمكن استثمار الفوائض أيضاً بشكل ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل لحين توافر فرص استثمارية أخرى أو أي أدوات استثمارية جديدة على سبيل المثال لا الحصر (المشتقات المالية، التداول بالهامش، اتفاقيات إعادة الشراء، التداول في سوق الخيارات) التي يتم تنظيمها والموافقة على التعامل بها داخل بورصة الكويت للأوراق المالية.
- توفير فرص استثمارية بناءً على أساس ودراسات وافية لتحقيق أعلى عائد ممكن وبمخاطر محدودة.
- يستثمر مدير الصندوق أموال الصندوق في مجال بيع وشراء الأوراق المالية وأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، كما يحق للمدير استثمار أموال الصندوق في السوق الأجل التي يتم طرحها لدى بورصة الكويت للأوراق المالية.

يتم إدارة الصندوق من قبل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع (مدير الصندوق).

يقوم بدور مراقب الاستثمار وأمين الحفظ الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م (مراقب الاستثمار وأمين الحفظ).

إن العنوان البريدي المسجل لمدير الصندوق هو: ص.ب. 819، الصفاة 13009، القبلة- المنطقة التجارية الثانية - قطعة 1- قسيمة 1 - شارع الخليج العربي - برج خالد مقابل قصر السيف - الدور 5.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق ومراقب الاستثمار وأمين الحفظ بتاريخ 14 فبراير 2023.

2- تبني معايير جديدة ومعدلة

2/1) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على السنة الحالية طبق للصندوق في العام الحالي، عدد من التعديلات على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر سارية بشكل إلزامي لفترة محاسبية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، ولم يكن لتطبيقها أي تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 إشارة إلى إطار المفاهيم العام تعمل التعديلات على تحديث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 بحيث يشير إلى إطار المفاهيم العام 2018 بدلاً من إطار المفاهيم العام 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 مطلباً، بالنسبة للمطلوبات الواقعة في نطاق أحكام معيار المحاسبة الدولي 37. المطلوبات والموجودات المحتملة. يُطبق المستحوذ معيار المحاسبة الدولي 37 لتحديد ما إذا كان الالتزام الحالي موجوداً في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. وبالنسبة للضريبة التي ستكون ضمن نطاق رسوم لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21، يُطبق المستحوذ تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي أدى إلى التزام بدفع الضريبة قد حدث بحلول تاريخ الاستحواذ.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات والألات والمعدات - العائدات قبل الاستخدام المقصود تمنع التعديلات الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والألات والمعدات أي عائدات من بيع البنود المنتجة قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للاستخدام، بمعنى آخر، العائدات أثناء إرسال الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة ليكون قادراً على التشغيل بالطريقة التي تقصدها الإدارة وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات المبيعات هذه والتكاليف ذات الصلة في الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة تلك البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 2 المخزون.

توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح". ويحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 16 هذا الآن على أنه تقييم ما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل بحيث يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو التاجير للآخرين أو للأغراض الإدارية.

في حال عدم عرضها بشكل منفصل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، يلزم أن تفصح البيانات المالية عن مبالغ العائدات والتكلفة المدرجة في جدول بيان الربح أو الخسارة المتعلقة بالبنود المنتجة التي لا تشكل ناتجاً عن الأنشطة العادية للمنشأة، وأي بند (بنود) متسلسلة متضمناً في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر متضمن هذه العائدات والتكلفة.

• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37 العقود المتوقعة خسارتها (العقود غير المجدية) - تكلفة الوفاء العقد تحدد التعديلات أن تكلفة تنفيذ العقد تشمل التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد. تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة أو المواد) وتخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (مثال على ذلك هو تخصيص رسوم الإهلاك لبند من الممتلكات والألات والمعدات المستخدمة في الوفاء العقد).

• التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2018-2020
تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2018-2020:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى:
يوفر التعديل مزيد من تخفيف الأعباء للشركة التابعة التي تعتمد المعايير المحاسبية للمرة الأولى بعد الشركة الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. ونتيجة لهذا التعديل يمكن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1 أيضاً أن تختار قياس ترجمة العملة الأجنبية التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم، وذلك على أساس تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وعلى ألا يكون هناك تسوية على إجراءات التوحيد وتأثيرات اندماج الأعمال التي استحوذت فيها الشركة الأم على الشركة التابعة. كما يتوفر خيار مماثل لشركة زميلة أو مشروع مشترك يستخدم الإعفاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، الأدوات المالية:
يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "10%" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي، فإن المنشأة تُدرج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من أي من الكيانين أو المقرض نيابة عن الآخر.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16، الإيجارات:
التعديلات تلغي التوضيح المتعلق بنفقات التحسينات المدخلة على عقود الإيجار.

- المعيار المحاسبي الدولي 41، الزراعة:
إن التعديلات تلغي المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 41 للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. ويعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي 41 مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 لقياس القيمة العادلة لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخلياً ومعدلات الخصم وتمكين المعنيين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل الضرائب أو ما بعد الضريبة لأفضل قياس للقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

(2/2) المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية، لم يُطبق الصندوق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (وفي بعض الحالات) لم يتم تطبيقها بعد من قبل (الجهة ذات الصلة)).

• عقود التأمين	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 (بما في ذلك تعديلات يونيو 2020 وديسمبر 2021 على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17)
• بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشريك أو المشروع المشترك	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28
• تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1
• الإفصاح عن السياسات المحاسبية	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيان الممارسة 2
• تعريف التقديرات المحاسبية	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8
• الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

لا يتوقع مدير الصندوق أن تطبيق المعايير المذكورة أعلاه سيكون له تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق في الفترات المستقبلية، باستثناء ما هو مبين أدناه:

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 عقود التأمين: يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 نموذجاً عاماً، يتم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط.

يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية وقياس بشكل صريح تكلفة عدم التيقن. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات و ضمانات حملة الوثائق.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يونيو 2020، تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17. وتؤجل التعديلات تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 (متضمناً التعديلات) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. وفي الوقت نفسه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تمديداً للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4) التي تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر 2021، التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية 17 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - المعلومات المقارنة (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 17) لمواجهة تحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 17. ويعالج التعديل التحديات في عرض المعلومات المقارنة.

يتعين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.

لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة للمرة الأولى المعيار وتاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة - بيع أو المساهمة في الموجودات بين مستمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك:

تعالج التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 الحالات التي يكون فيها بيع أو مساهمة في الموجودات بين مستمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك على وجه التحديد، حيث تنص التعديلات على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على شركة تابعة التي لا تحتوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية، يُعترف بها في أرباح أو خسائر الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذوي الصلة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (التي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك تقوم باستخدام طريقة حقوق الملكية) يُعترف بها بالقيمة العادلة في أرباح أو خسائر الشركة الأم السابقة فقط في حدود مصالح المستثمرين غير ذوي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك الجديد.

سوف يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية تاريخ نفاذ التعديلات؛ ومع ذلك، يُسمح لها بالتطبيق المبكر. يتوقع مدير الصندوق أن تطبيق هذه التعديلات لا يكون له تأثير على البيانات المالية للصندوق في الفترات المستقبلية في حالة ظهور مثل هذه المعاملات.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة تؤثر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 الذي أصدر في يناير 2020 فقط على عرض المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة في بيان المركز المالي وليس مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، وتوضح أن الحقوق موجودة في حالة الالتزام بالجهود في نهاية فترة التقرير، وتقديم تعريف "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى التحويل إلى الطرف المقابل من النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الموجودات أو الخدمات الأخرى.

تُطبق التعديلات بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. يدرس مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً مزيد من التعديلات على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بشأن تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة، بما في ذلك تأجيل تطبيق تعديلات يناير 2020.

يتوقع مدير الصندوق أن تطبيق هذه التعديلات قد يكون له تأثير على البيانات المالية للصندوق في الفترات المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية لإعداد التقارير المالية إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

التعديلات تتمثل في تغيير متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات جميع الأمثلة على مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بمعلومات السياسة المحاسبية المادية/النسبية". وتعتبر معلومات السياسة المحاسبية مادية/نسبية إذا، عند النظر إليها سوياً مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل المعيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الشروط الأخرى غير مادية ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية مادية/نسبية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى مادية في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها مستقبلاً. لا تحتوي التعديلات على بيان الممارسة 2 على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تاريخ سريان أو متطلبات انتقال.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية:

إن التعديلات تستبدل تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية، بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم اليقين من القياس"

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، احتفظ مجلس معايير المحاسبة الدولية بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة.

أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية مثالين (أمثلة 4-5) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي 8، المصاحب للمعيار. حذف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مثالاً واحداً (مثال 3) لأنه قد يتسبب في حدوث ارتباك في ضوء التعديلات.

تعتبر التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة مع التطبيق المبكر.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة
- إن التعديلات تقدم استثناء آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تُطبق المنشأة الاعتراف الأولي بالإعفاء للمعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة متساوية قابلة للخصم.

استناداً إلى قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في أي معاملة لا تمثل اندماج للأعمال ولا تؤثر على المحاسبة أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار.

وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12، يتعين على المنشأة الاعتراف بأصل والتزام ضريبي مؤجل ذو صلة، مع الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12.

يضيف مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً مثالاً توضيحياً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 الذي يشرح كيفية تطبيق التعديلات.

تتطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف المنشأة في بداية أقرب فترة مقارنة بما يلي:

- أصل ضريبي مؤجل (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن على أساسها استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:
 - حق استخدام موجودات ومطلوبات الإيجار.
 - إيقاف التشغيل وإعادة الاسترداد والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة.
- الأثر التراكمي للتطبيق المبني للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.

تسري التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يتوقع مدير الصندوق أن تطبيق هذه التعديلات لا يكون له تأثير على البيانات المالية للصندوق في الفترات المستقبلية في حالة حدوث مثل هذه المعاملات.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

3- السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية هي كما يلي:

(3/1) أسس إعداد البيانات المالية

- يتم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC).
- إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية متسقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة السابقة.
- تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، كما تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي.
- إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال الفترة الصادرة عنها التقرير. كما يتطلب أيضاً من مدير الصندوق ممارسة بعض من أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية. إن المناطق التي تتخللها درجة عالية من الافتراضات أو التعقيد أو حيث تكون التقديرات والافتراضات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مبيّنة في إيضاح رقم (4).

(3/2) الأدوات المالية

التحقيق والقياس المبني وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة. القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية مبين أدناه.

يتم إلغاء الأصل المالي (وأينما كان ذلك منطبقاً بإلغاء جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تحويل الصندوق لاحقاً في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أنه أخذ على عاتقه التزاماً يدفع هذه التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "التمرير البيني".

أ. يحول الصندوق بشكل أساسي جميع مخاطر ومنافع الأصل.

ب. لم يحول الصندوق ولم يحتفظ، على نحو جوهري، بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلا أنه حول السيطرة على الأصل.

عندما يقوم الصندوق بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية وعندما يدخل الصندوق في ترتيبات القبض والدفع ولم يتم بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، ويتحقق الأصل الجديد بمقدار استمرار سيطرة الصندوق على هذا الأصل.

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال التزام قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغيير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق بين المبالغ الدفترية المتعلقة بذلك في بيان الربح أو الخسارة.

تصنيف الموجودات المالية

لغرض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات التالية عند التحقق المبني:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)
- يتم تحديد التصنيف من خلال كل من:
- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية
 - خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.
- يجوز للصندوق إجراء الانتخابات / التعيين غير القابلة للإلغاء عند التحقق المبني لأصل مالي:
- يجوز للصندوق اختيار لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء معايير معينة؛ و
 - يجوز للصندوق تعيين لا رجعة فيه لأي استثمار ديني يفي بالتكلفة المطفأة أو معايير FVTOCI
- كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL إذا كان ذلك يلغي أو يخفض بشكل كبير من عدم تطابق محاسبي .

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

القياس اللاحق للموجودات المالية

• **الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة**
يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الموجودات مستوفية للشروط التالية (ولم يتم تصنيفها على أنها (FVTPL):

• يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية وجمع التدفقات النقدية التعاقدية
• الشروط التعاقدية للأصول المالية تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي القائم

بعد التحقق المبدي، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثير الخصم غير مادي.

يقوم الصندوق باحتساب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI إذا كانت الأصول تستوفي الشروط التالية:

• يتم الاحتفاظ بها بموجب نموذج أعمال هدفه هو "الاحتفاظ لجمع" التدفقات النقدية المرتبطة وبيعها ؛ و
• الشروط التعاقدية للأصول المالية تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

سيتم إعادة تدوير أية أرباح أو خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر (OCI) إلى بيان الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالأصل (فيما عدا الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI كما هو موضح أدناه).

استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI
عند التحقق المبدي، يجوز للصندوق إجراء انتخاب غير قابل للنقض (على أساس الأدوات) لتعيين استثمارات في أدوات حقوق الملكية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI. لا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI إذا تم الاحتفاظ بالاستثمار في الأسهم بغرض المتاجرة أو إذا كان هذا الاستثمار مقابل طارئ معترف به من قبل المشتري في عملية نمج الاعمال.

يتم الاحتفاظ باصل مالي لغرض المتاجرة في الحالات التالية:
• تم الحصول عليه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأجل القريب ؛ أو
• عند التحقق المبدي فإنه جزء من محفظة أدوات مالية محددة يقوم الصندوق بإدارتها مع بعضها البعض ولديها دليل على نمط فعلي حديث لجني أرباح قصيرة الأجل؛ أو
• هو مشتق (باستثناء المشتقات التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط محددة وفعالة).

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها مبدياً بالقيمة العادلة زاندا تكاليف المعاملة.

بعد ذلك ، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالارباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي القيمة العادلة. يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة إلى أرباح محتفظ بها ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

يتم إثبات توزيعات الارباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الأنتمانية

يقوم الصندوق بتاريخ كل تقرير، بتقييم الموجودات المالية الظاهرة بالتكلفة المطفأة.
يعتبر موجود مالي أنه "منخفض القيمة الأنتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من الموجود المالي.

عرض انخفاض القيمة

يتم خصم مخصص خسائر الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة من القيمة الدفترية الأجمالية للموجودات.
خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى يتم عرضها ضمن المصاريف الإدارية والعمومية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمتها، وفي حالة وجود مثل ذلك المؤشر عندها يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الموجود لأغراض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات معاً في مجموعات موجودات أصغر تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر وذلك بصورة مستقلة على نحو كبير عن التدفقات النقدية الداخلة للموجودات الأخرى أو الوحدات المنتجة للنقد.

القيمة القابلة للاسترداد لموجود أو لوحة منتجة للنقد هي قيمته قيد الاستخدام وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. تستند القيمة قيد الاستخدام إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الموجود أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الحالة التي تزيد فيها القيمة الدفترية للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تخصيصها لتخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد وذلك على أساس التناسب.

يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط للمدى التي تكون فيها القيمة الدفترية للموجود لا تزيد عن القيمة الدفترية التي يتم تحديدها بالصافي من الاستهلاك، في حالة عدم وجود الاعتراف بخسارة تدني القيمة.

• الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVOCI بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. علاوة على ذلك، بغض النظر عن الموجودات المالية لنموذج العمل التي تدفقاتها النقدية التعاقدية ليست فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة يتم احتسابها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تندرج جميع الأدوات المالية المشتقة ضمن هذه الفئة، باستثناء تلك المحددة والفعالة كأدوات تحوط والتي تنطبق عليها متطلبات محاسبة التحوط (انظر أدناه). تشمل الفئة أيضاً على استثمارات في أسهم حقوق الملكية.

يتم قياس الموجودات في هذه الفئة بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح أو الخسائر في بيان الربح أو الخسارة. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية في هذه الفئة بالرجوع إلى معاملات السوق النشطة أو باستخدام تقنية تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.

تتضمن الأصول المالية للصندوق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على ما يلي:
- الاستثمار في أوراق مالية مسعرة

انخفاض القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

الموجودات المالية يتم تقييمها بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي لانخفاض القيمة. يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية ما يلي:

- تعثر أو تقصير من جهة المدين.
- إعادة جدولة المبلغ المستحق للصندوق وفقاً للشروط التي لم يتم الصندوق أخذها بالاعتبار.
- مؤشرات على أن المدين سيخجل في حالة افلاس، أو
- بيانات ظاهرة تشير إلى أن هناك نقص بالقياس بخصوص التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة الموجودات المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تتضمن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من الذمم المدينة التجارية والنقد لدى البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومخصص الخسائر يتم قياسها وفقاً لكل من الأسس التالية:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر: أن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الافتراضية التي من الممكن حدوثها خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة الائتمان: هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة خلال العمر المتوقع للإداه المالية.

اختار الصندوق قياس مخصص خسائر الذمم المدينة التجارية، بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

عند تحديد مخاطر الائتمان لموجود مالي زاد بصورة مهمة منذ الاعتراف المبني وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار معلومات مويده ومعقولة خاصة ومتوفرة بدون جهد ولا تكلفة. أن هذا يتضمن كل من معلومات الكمية والنوعية والتحليلات، على أساس الخبرة التاريخية والمعلومات حول تقييم مخاطر الائتمان والنظرة المستقبلية للمعلومات.

يفترض الصندوق بأن مخاطر الائتمان على موجود مالي قد زاد بصورة مهمة إذا كانت الفترة المستحقة لأكثر من 365 يوم. يعتبر الصندوق أن الموجود المالي في حالة تعثر عندما:

- يكون من المرجح أن يسدد عميل التزاماته الائتمانية للصندوق بالكامل، دون لجوء الصندوق لإجراءات مثل تحصيل الضمان المستحق (إن كانت تحتفظ بأي ضمان).
- يكون الموجود المالي مستحق السداد لفترة تزيد عن 365 يوم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المحتملة المرجحة لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الصندوق استلامها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للموجود المالي.

(3/3) **الالتزامات المالية/صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات**
يتم لاحقاً قياس وتسجيل الالتزامات المالية، غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تصنيف حصة الملكية كالتزامات مالية في حال وجود التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر.

(3/4) **النقد والنقد المعادل**
يتم تصنيف النقد بالصندوق، والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر بالصافي من تسهيلات السحب البنكي على المكشوف كنقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية.

(3/5) **ذمم مدينة**
تدرج الذمم المدينة بالقيمة الاسمية ناقصا المخصص لقاء أي مبالغ مشكوك في تحصيلها. يقوم مدير الصندوق بشكل مستمر بقياس مخصص خسارة انخفاض في قيمة الذمم المدينة بمبلغ مساوي للخسارة الائتمانية المتوقعة.

(3/6) **ذمم دائنة ومطلوبات**
تدرج الذمم الدائنة والمطلوبات بالقيمة الاسمية ويتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أم لم تصدر.

(3/7) **وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد**
إن الوحدات القابلة للاسترداد هي الوحدات التي يكون لحاملها الحق في استرداد قيمتها نقداً في أي وقت، ويتم تحديد قيمتها بمقدار نصيب الوحدة من صافي موجودات الصندوق في تاريخ الاسترداد وفقاً للقواعد المحددة في نظام الصندوق الأساسي.
بتاريخ بيان المركز المالي، يتم إظهار قيمة الوحدات القابلة للاسترداد كالتزام مالي بالقيمة المستحقة الدفع فيما لو تم رد هذه الوحدات إلى الصندوق.

(3/8) **مخصصات**
يتم الاعتراف بالمخصص حينما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق، من المحتمل أنه يتطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ ذلك الالتزام، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز مالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.

(3/9) **التقاص**
يتم التقاص فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في المركز المالي عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وبنوي الإدارة السداد على أساس الصافي بحيث يتم تحقق الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

3/10 تحقق الإيرادات

- يدرج ربح بيع الاستثمارات بالفرق بين صافي حصيله المبيعات النقدية والقيمة المدرجة للاستثمار المباع.
- يعترف بإيراد توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما يثبت الحق في استلامها.
- يتم الاعتراف بالفوائد عند اكتسابها، على أساس توزيع نسبي زمني.
- تحتسب بنود الإيرادات الأخرى عن اكتسابها في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات المتعلقة بها و/أو على أساس شروط الاتفاق التعاقدية لكل نشاط.

3/11 المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية ويتم الإفصاح عنها فقط ما لم يكن هناك إمكانية حدوث تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية مستبعداً، كما لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة ويتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها مرجحاً.

4-

الأحكام والافتراضات المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من مدير الصندوق إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم (3)، قام مدير الصندوق بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداته المالية.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقلة والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة.

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

5- النقد والتدبير المعادل

2021	2022	
11,730	69,358	نقد لدى البنوك
11,730	69,358	

6- ودائع لأجل

يتمثل هذا البند في ودائع لأجل لدى أحد البنوك المحلية، تلك الودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر بمعدلات فائدة تتراوح من 3.1% إلى 3.4%.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2021	2022	
8,032,128	4,993,765	أوراق مالية مسعرة
8,032,128	4,993,765	
وفيما يلي الحركة التي تمت على تلك الاستثمارات خلال السنة:-		
2021	2022	
10,206,522	8,032,128	الرصيد في 1 يناير
42,151,469	9,635,775	الإضافات
(43,988,828)	(11,814,957)	الاستبعادات
(337,035)	(859,181)	التغير في القيمة العادلة
8,032,128	4,993,765	

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على أساليب التقييم المستخدمة كما هو مبين في إيضاح رقم 19.

8- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2021	2022	
5,215,674	851,665	المستحق من وكيل المقاصة
2,023	31,215	أرصدة مدينة أخرى
5,217,697	882,880	

9- داننون وأرصدة داننة أخرى

2021	2022	
-	611,847	داننو استرداد وحدات لأحد حاملي الوحدات
19,702	12,685	المستحق إلي مدير الصندوق (إيضاح - 17)
4,156	2,953	المستحق إلي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح - 17)
750	600	المستحق الي حافظ سجل حملة الوحدات (إيضاح - 17)
2,234	1,102	داننون آخرون
26,842	629,187	

10- رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق المصرح به من 5,000,000 وحدة كحد أدنى إلى 50,000,000 وحدة كحد أعلى بقيمة إسمية 1 دينار كويتي لكل وحدة، تبلغ عدد الوحدات القائمة للصندوق عدد 5,307,754 وحدة (31 ديسمبر 2021: 8,406,028 وحدة). يتم إصدار واسترداد هذه الوحدات بناءً على خيار حملة الوحدات بسعر يعتمد على صافي قيمة موجودات الصندوق عند الإصدار/الاسترداد.

11- احتياطي فروق اشتراكات واستردادات الوحدات

يؤخذ نقص/فائض القيمة الاسمية نتيجة الاستردادات/الاكتتابات الى احتياطي فروق اشتراك واسترداد الوحدات.

12- صافي قيمة الوحدة

2021	2022	
13,234,713	7,949,816	مجموع حقوق الملكية العائدة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
8,406,028	5,307,754	عدد الوحدات القابلة للاسترداد
1.574	1.498	صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

13- أتعاب مدير الصندوق

يتقاضى مدير الصندوق نظير قيامه بإدارة واستثمار أموال الصندوق وفقاً للنظام الأساسي للصندوق أتعاب سنوية تبلغ 1.75% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق. تلك الأتعاب يتم احتسابها بشكل شهري وتسدّد شهرياً طول مدة الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق. وقد بلغت أتعاب مدير الصندوق مبلغ 204,753 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 221,338 دينار كويتي).

14- أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار نظير قيامهما بواجباتهما المقررة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، أتعاب سنوية بواقع 0.0625% لكل منهما من القيمة الصافية لموجودات الصندوق، تلك الأتعاب تحتسب بشكل شهري وتسدّد بشكل ربع سنوي. وقد بلغت أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار مبلغ 14,625 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 15,810 دينار كويتي).

15- أتعاب حافظ سجل حملة الوحدات

يتقاضى حافظ سجل حملة الوحدات نظير قيامه بواجباته المقررة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، أتعاب سنوية بواقع 600 دينار كويتي، تلك الأتعاب تسدّد بشكل سنوي. وقد بلغت أتعاب حافظ السجل مبلغ 600 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 750 دينار كويتي).

16- (النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للوحدة/(فلس)

يتم احتساب (النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للوحدة وذلك بتقسيم (النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للسنة على عدد الوحدات القائمة كما يلي:

2021	2022	
2,535,965	(489,406)	(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق
8,406,028	5,307,754	عدد الوحدات القائمة خلال السنة
301.684	(92.206)	(النقص)/الزيادة في صافي موجودات الصندوق للوحدة/(فلس)

17- المعاملات مع الأطراف ذات صلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار وحافظ السجل ومع منشآت ذات علاقة بهم. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، وبالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فإنها تخضع لموافقة مدير الصندوق.

إن المعاملات والأرصدة التي تمت مع الأطراف ذات صلة المدرجة ضمن هذه البيانات المالية كما يلي:

2021	2022	بيان المركز المالي:
19,702	12,685	أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح - 9)
4,156	2,953	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح - 9)
750	600	أتعاب حافظ سجل حملة الوحدات (إيضاح - 9)
2021	2022	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:
221,338	204,753	أتعاب مدير الصندوق (إيضاح - 13)
15,810	14,625	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح - 14)
750	600	أتعاب حافظ سجل حملة الوحدات (إيضاح - 15)

يحتفظ مدير الصندوق بعدد 702,170 وحدة قابلة للاسترداد من الوحدات المصدرة للصندوق والتي تمثل نسبة 13.23% كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 702,170 وحدة تمثل نسبة 8.35%)، لم يسترد مدير الصندوق أي وحدات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: لا شيء).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

18- الجمعية العامة لحملة الوحدات

انعقدت الجمعية العامة السنوية لحاملي وحدات الصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بتاريخ 31 مارس 2022 واعتمدت البيانات المالية من قبل جمعية حملة وحدات الصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

19- الأدوات المالية
فئات الأدوات المالية

تم تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية "للصندوق" كما تظهر في بيان المركز المالي على النحو التالي:

2021	2022	الموجودات المالية
11,730	69,358	النقد والتقد المعادل
-	2,633,000	ودائع لأجل
8,032,128	4,993,765	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
5,217,697	882,880	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,261,555	8,579,003	
2021	2022	المطلوبات المالية
26,842	629,187	داننون وأرصدة دائنة أخرى
26,842	629,187	

القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المبالغ التي يمكن أن يستبدل بها أصل أو يسدد بها التزام بين أطراف ذوي دراية كافية ورغبة في التعامل على أسس متكافئة. وقد استخدم الصندوق الافتراضات والطرق المتعارف عليها في تقدير القيم العادلة للأدوات المالية حيث يتم تحديد القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الصندوق طبقاً لما يلي:

- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها نفس الطبيعة والشروط والمتداولة في سوق نشط يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة.
- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا المشتقات المالية) يتم تحديد قيمتها العادلة طبقاً لنماذج التسعير المتعارف عليها استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الخصم الجاري المتاح بالسوق لأداة مالية مماثلة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن بيان المركز المالي وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، حيث يقوم التسلسل الهرمي بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية إلى ثلاثة مستويات استناداً إلى أهمية المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.

فيما يلي مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- مستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- مستوى 2: معطيات غير الأسعار المدرجة المتضمنة في مستوى 1 والتي يمكن تتبعها للموجودات أو للمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (معطيات متعلقة بالأسعار)؛ و
- مستوى 3: معطيات للموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى معلومات سوقية يمكن تتبعها (معطيات غير قابلة للمراقبة).

المستوى الذي تصنف ضمنه الموجودات والمطلوبات المالية يتم تحديده بناءً على أدنى مستوى للمعطيات الهامة

المجموع	مستوى 1	31 ديسمبر 2022
		الموجودات:
4,993,765	4,993,765	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
4,993,765	4,993,765	أوراق مالية مسعرة
		المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

المجموع	مستوى 1	31 ديسمبر 2021
		الموجودات:
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
8,032,128	8,032,128	أوراق مالية مسعرة
8,032,128	8,032,128	المجموع

لم تكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة.

أ. إدارة المخاطر المالية

يستخدم مدير الصندوق أدوات مالية تتعرض للعديد من المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

يقوم مدير الصندوق بصورة دورية بمراجعة المخاطر التي تتعرض لها وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض تلك المخاطر للحد المقبول.

● مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك ودائع لأجل ومستحق من وكيل المقاصة. إن النقد لدى البنوك وودائع لأجل للصندوق مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم اثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويرى الصندوق أن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان هو كما يلي:

2021	2022	
11,730	69,358	النقد لدى البنوك
-	2,633,000	وديعة لأجل
5,215,674	851,665	مستحق من وكيل المقاصة
5,227,404	3,554,023	

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع لإيضاحات 5 و6 و8. إن الموجودات المالية التي انقضى تاريخ استحقاقها، ولكن لم تتخفف قيمتها مبينة في إيضاح 8. لم ينقضي تاريخ استحقاق قيمة الموجودات المالية الأخرى.

● مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته النقدية. إن إدارة مخاطر السيولة تتضمن الاحتفاظ بنقدية كافية وتوفير مصادر التمويل عن طريق توفير تسهيلات كافية، والاحتفاظ بالموجودات ذات السيولة العالية ومراقبة السيولة بشكل دوري عن طريق التدفقات النقدية المستقبلية.

تم عرض جدول الاستحقاقات للمطلوبات المدرج أدناه استناداً إلى الفترة من تاريخ المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية وفي حال عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي للأداة المالية يتم عرضها طبقاً لتقديرات الإدارة على أساس الفترة التي يتم فيها تحصيل أو استبعاد الأصل لتسوية الالتزامات.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات للمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2022:

الإجمالي	خلال سنة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
629,187	629,187	
629,187	629,187	

فيما يلي تحليل الاستحقاقات للمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2021:

الإجمالي	خلال سنة	نم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
26,842	26,842	
26,842	26,842	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
" جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك "

● مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تنشأ تلك المخاطر عن المعاملات بالعملات الأجنبية، ويقوم الصندوق بإدارة تلك المخاطر عن طريق وضع حدود للتعامل في عملات أجنبية ومع الأطراف الأخرى وكذلك التعامل فقط بالعملات الرئيسية.

مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تنشأ مخاطر سعر الفائدة عن القروض طويلة الأجل. حيث إن القروض بمعدلات فائدة متغيرة قد تعرض الصندوق إلى مخاطر التدفقات النقدية بسبب أسعار الفائدة.

مخاطر سعر الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. وتنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

إن التأثير على الربح أو الخسارة نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بسبب التغيرات المتوقعة في مؤشر بورصة الكويت (±10%)، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى هو كما يلي:

التأثير على الأرباح	
2021	2022
803,212	499,377

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يقوم مدير الصندوق بإدارة تلك المخاطر عن طريق تنويع محفظتها الإستثمارية ويتم هذا التنويع وفقاً للمحددات الموضوعية بواسطة مدير الصندوق.

يتعرض الصندوق حالياً لمخاطر أسعار الأسهم المسعرة بسبب تعامل الصندوق أو إحتفاظه بإستثمارات مالية مسعرة.